

قراءة في مرجعيات مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات

A reading in the curriculum references on second generation

of teaching competencies

د. بوحفص بن كريمة^{1*}، د. فرحات بن ناصر²¹ المدرسة العليا للأساتذة سطيف (الجزائر)، b.benkrima@ens-setif.dz² جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، bennaceurferhat@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/20

تاريخ القبول: 2021/09/11

تاريخ الاستلام: 2020/03/18

ملخص:

نظرا لفقدان التماسك والانسجام في مناهج الجيل الأول من التدريس بالكفاءات نتيجة غياب إطار مرجعي واضح عند تصميمه وبسبب الظروف العامة التي مر بها الإصلاح وطابعه الاستعجالي؛ جاءت مناهج الجيل الثاني لتدارك النقائص وتصحيح الاختلالات المسجلة معززة في ذلك بثلاث مرجعيات: أولها القانون التوجيهي للتربية الوطنية، والثانية هي المرجعية العامة للمناهج، أما الثالثة فهي الدليل المنهجي لإعداد المناهج. وسنحاول في هاته الورقة البحثية تسليط الضوء على هاته المرجعيات من حيث مضامينها، ودواعي اللجوء إليها، وأهدافها وأهم التعديلات المدرجة، والقواسم المشتركة بينها، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المحتوى. كلمات مفتاحية: المرجعيات، مناهج الجيل الثاني، التدريس بالكفاءات.

Abstract:

Due to the lack of consistency and coherence in the references of the first generation curriculum, a consequence to the absence of a clear referential frame to design, add to that the general circumstances whose the urgent reform had been through. The second generation curriculum came to repair the flaws and edit the perturbations reinforced in three references: The first is the orientation law in the national education. The second is the general reference to these curriculums. As it is to the third, the reference is the systematic guide to curriculum preparation. We will try in this reseach paper to highlight these references in terms of their contents, reasons to resorting to them, the objectives, the most important amendments included and their commonalities, relying on the descriptive analytical method and the content analysis.

Keywords: references; the second generation curriculum; teaching competencies.

مقدمة:

نتيجة لما شهده العالم من تطور علمي وتكنولوجي غير مسبوق، وفي ظل عجز نظم التعليم السائدة عن الاستجابة للتحديات والتحولت السياسية والاقتصادية في شتى مناحي الحياة، وبسبب الوضعية التي آلت إليها مخرجات الأنظمة التعليمية في جميع أطوارها؛ سارعت جل الدول إلى مراجعة مناهجها التربوية بدءا بتبني المقاربة بالأهداف، والتي كان من عيوبها مكننة عملية التعليم وتجاهل العمليات الإنسانية للمتعلم بارتكازها الكلي على السلوكيات القابلة للملاحظة، والمتمفصلة عن بعضها البعض لدرجة أصبح معها الفعل التعليمي غير ذي دلالة، ليجد بذلك المتعلم نفسه وفي كثير من الأحيان عاجزا عن تسخير هذه المكتسبات المعرفية في مختلف مواقف الحياة الشخصية منها والمهنية التي تصادفه. لتظهر الحاجة من جديد إلى تحديث المناهج التعليمية وتعديلها بحيث تأخذ بعين الاعتبار القدرة على تحويل المعارف وتجسيدها في تحقيق الغايات المنوطة بالمدرسة. وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن اتجهت الممارسات البيداغوجية في جل أنحاء العالم شيئا فشيئا نحو المقاربة بالكفاءات.

1. مشكلة الدراسة:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعية صعبة استلزم منها إجراءات فورية وإصلاحات وتعديلات بغرض الوصول إلى تعليم يتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأولى الإجراءات المتخذة كانت إبقاء العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي لا تتعارض والسيادة الوطنية، مع تبني بيداغوجيا المقاربة بالمضامين المرتكزة على ممارسات المدرس القاصرة على شحن أذهان المتعلمين بالمعارف.

ومن هذا المنطلق كان لزاما القيام بإصلاحات جذرية تجسدت في الانتقال إلى المقاربة بالأهداف مجسدة في أمرية 16 أفريل 1976 والمركزة هي أيضا على المضامين

المصاغة في شكل أهداف تعليمية قابلة للملاحظة والقياس. والتي تأثرت كثيرا بالنظرية السلوكية والفلسفة البراغماتية.

ونظرا لما وجه لهذه المقاربة من نقد؛ سارعت الجزائر إلى تبني الجيل الأول من المقاربة بالكفاءات القائمة على منطق التعلم الذي يتعدى فيه دور المتعلم على مجرد الحصول على المعرفة إلى القدرة على توظيفها وتفعيلها في الوضعيات التي تواجهه، وأيضا إعطاء المدرس استقلالية أكبر وذلك بدءا من السنة الدراسية 2003/2004.

غير أن الواقع الميداني أظهر عدم التناغم بين ما حددته السياسات التربوية المرسومة وبين ما تعج به الحقائق الميدانية من اختلالات وتواضع في جودة التعليم والتعلم. حيث لم ترق المناهج المدرسية إلى المستوى المطلوب، كما ثبت عدم وجود فروق واضحة في الممارسة البيداغوجية بين الطريقة الجديدة والطرق السابقة (الندوة الجهوية 2013)، والذي أدى من جديد إلى الانتقال إلى مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات المتخذة من البنائية الاجتماعية أساسا نظريا لها، والذي دخل حيز التنفيذ بدءا من الموسم الدراسي 2016/2017.

ولقد أجمعت آراء المختصين على أن السبب الرئيس في تلك الاختلالات وتفكك مناهج الجيل الأول هو الافتقاد إلى مرجعية واضحة للمناهج عند مباشرة الإصلاحات. وهو ما دفع معدي المناهج إلى اعتماد ثلاث مرجعيات -قبل الانتقال إلى مناهج الجيل الثاني- منها ما يدخل ضمن نصوص السياسة التربوية للدولة الجزائرية ومنها ما تطغى عليه الصبغة البيداغوجية. أولى هاته المرجعيات: القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04/08 والمرجعية العامة للمناهج، والدليل المنهجي لإعداد المناهج.

وضمن هذا المسعى تأتي الدراسة الحالية لقراءة وتحليل هذه المرجعيات، وذلك للكشف عن مضامينها ودواعي اللجوء إليها من خلال إبراز وتحديد جوانب القصور في مناهج الجيل الأول، وأهدافها، وأهم التعديلات المدرجة والقواسم المشتركة بينها.

2. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بأهم مضامين مرجعيات مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات.
- الكشف عن أهم التعديلات المدرجة لسد جوانب القصور في مناهج الجيل الأول.
- التعرف على الهيكلة العامة لمناهج الجيل الثاني وأهم ما يميزها عن سابقتها.
- الوقوف على المقاربات المعتمدة في المرجعيات ومدى الترابط والانسجام بينها.

3. التعريف بمصطلحات الدراسة:

1.3 المرجعية:

المرجعية في الحقل التربوي هي تلك المؤلفات والنصوص الأساسية التي تُعدُّ المصدر والإطار لأي مناهج تربوي. توضح من خلالها الرؤية التربوية المتبناة، والتي تحاول التوفيق بين الجوانب القيمة للمجتمع والجوانب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.

2.3 المقاربة:

يعرف (غريب وآخرون، 2001) المقاربة بأنها "مجموع التصورات والمبادئ والاستراتيجيات التي تم من خلالها تصور وتخطيط مناهج دراسي أو تطويره أو تقويمه .. والتي تكون أساس ومنطلق وضع أهداف المنهاج ومضامينه ووسائل تنفيذه وتقويمه".

3.3 المنهج:

لتوضيح ما يشير إليه مفهوم المنهج يجدر بنا أن نقف على تعريفه من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

أ- تعريف المنهج لغة:

أورد ابن منظور تعريفه للمنهج من: أنهج الطريق، وضح واستبان، وصار نهجًا واضحًا بينًا، والمنهج عنده - بفتح الميم وكسرهما- هو النهج والمنهاج؛ أي: الطريق الواضح والمستقيم (ابن منظور، 1994).

ب- تعريف المنهج اصطلاحا:

أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعريف المنهج في إطار علوم التربية نذكر منها تعريف (سعادة، 2004: 55) الذي يرى بأنه "مركب من مجموعة من العناصر ترتبط مع بعضها البعض بشكل وظيفي ومتكامل حددها "تايلر" في أربعة عناصر هي: الأهداف والمحتوى والتدريس والتقييم.

في حين يعرفه (HAINAUT,1983: 25) بأنه "تخطيط للعمل البيداغوجي وأكثر اتساعا من المقرر التعليمي، فهو لا يتضمن فقط مقررات المواد، بل أيضا غايات التربية وأنشطة التعليم والتعلم، وكذلك الكيفية التي سيتم بها تقويم التعليم والتعلم".

4.3 مناهج الجيل الثاني:

هي المناهج التربوية الجزائرية المعتمدة على المقاربة بالكفاءات بشكل متطور والمتخذة من البنائية الاجتماعية أساسا نظريا لها، والتي دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2016/2017.

4. القراءة التحليلية للمرجعيات:

بغية نجاح الإصلاحات؛ جاءت إستراتيجية الانتقال إلى مناهج الجيل الثاني مرتكزة على المرجعيات الثلاث وهي القانون التوجيهي للتربية الوطنية، والمرجعيات العامة للمناهج والدليل المنهجي لإعداد المناهج، والتي سيتم التطرق إليها بحسب أهميتها وتسلسلها الزمني.

1.4 المرجعية الأولى: القانون التوجيهي للتربية الوطنية

بالنظر إلى كون هذا القانون يندرج في إطار سياسة التخطيط التربوي للدولة فإنه وبلا شك يتضمن جميع مقومات وميكانيزمات نجاح المقاربة البيداغوجية المعتمدة.

وقد جاء هذا القانون الذي صدر في 23 جانفي 2008 تحت رقم 04/08 والمشتق من الدستور لترسيخ المسعى الشامل لإصلاح المنظومة التربوية، كان يتوخى منه بناء العدة التشريعية والتأطير المؤسساتي لإصلاح التربية. ليلغي بذلك - حسب ما ورد في الباب

السابع- التشريع الذي كان يحكم المنظومة التربوية وتحديد الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر. وقد تمحور هذا القانون حول سبعة أبواب، جاءت لتعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الجزائرية، وتوطيد وحدة الأمة وضمان التكوين على المواطنة، وتعلم سريان الحياة الديمقراطية في الحياة الجماعية؛ بما يضمن تفتح المدرسة واندماجها في حركة الرقي العالمية.

1.1.4 مضمون القانون التوجيهي للتربية:

استهل الباب الأول (من المادة: 01 إلى 18) بالتطرق إلى الأسس التي تركز عليها المدرسة الجزائرية والغايات والمهام التي تضطلع بها أثناء عمليتي التعليم والتأهيل، والتي تهدف إلى تنشئة المواطن الصالح المتشرب والمعتز بجميع مقومات المجتمع الجزائري من لغة ودين وتراث. والذي يتجسد من خلال إحلال الأطفال العاديين أو ذوي الاحتياجات الخاصة مركز اهتمامات السياسة التربوية، وضمان حقهم في التعليم بل وفي مجانيته وإلزاميته إلى غاية سن 16، مع فتح المجال للأشخاص الطبيعيين بإنشاء مؤسسات خاصة بهذا الغرض.

في حين تضمن الباب الثاني (من المادة: 19 إلى 26) دور الجماعة التربوية المشكلة من التلاميذ وأولياءهم والمدرسين ومديري المؤسسات التربوية وهيئة التفيتيش، مع إبراز العلاقة بين أعضاء هاته الجماعة القائمة على الاحترام المتبادل والتقيد الصارم بالنصوص التشريعية والتنظيمية والتعليمات بما يكفل حياة مدرسية يسودها الجد والعمل.

بينما تناول الباب الثالث (من المادة: 27 إلى 72) تنظيم التمدرس وذلك انطلاقا من إنشاء مجلس وطني يعنى بالبرامج والطرائق والمواقيت والوسائل التعليمية، وتحديد إطار قانوني عام للوائح المدرسية لمختلف الأطوار والمراحل. ونظرا لما تكتسيه التربية التحضيرية من أهمية بالغة بالنسبة للمراحل اللاحقة من التمدرس فقد تم تناولها وبشيء من التفصيل، ليتم بعدها تناول المستويات التعليمية بدءا بالتعليم القاعدي الإجباري ذي

التسع سنوات (ابتدائي/متوسط)، فالتعليم الثانوي وذلك من حيث المدد والأهداف والملاحق النهائية لكل مرحلة والشهادة المتوجة لها. وأيضا الإمكانية المتاحة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يخضعون للقانون الخاص لفتح وإنشاء المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم في إطار الشروط والأحكام التي يحددها التشريع والتنظيم، ثم التعرّيج على الإرشاد المدرسي ومدى مساهمته في تحضير المشروع الشخصي لكل تلميذ ومساعدته في اختياراته المدرسية والمهنية عن دراية. ليختم هذا الباب بتناول موضوع التقييم وأهميته في تتبع العمل المدرسي للتلاميذ، ومن ثم قياس مردود كل من التلميذ والمؤسسة المدرسية.

وفي السياق ذاته تضمن الباب الرابع (من المادة: 73 إلى 75) كل ما يتعلق بتعليم الكبار ومؤسساته باعتبارها صيغة من صيغ المدرسة الثانية وذلك بالنسبة للذين لم يستفيدوا من التعليم المدرسي (محو الأمية) أو أولئك الذين يرغبون في تحسين مستواهم الأكاديمي أو الارتقاء في المجالين الاجتماعي والمهني (التعليم عن بعد).

أما الباب الخامس (من المادة 76 إلى 80) فقد حمل عنوان "المستخدمون" حيث نص على مختلف فئات مستخدمي قطاع التربية، كما أكد على مبدأ تكوين وتأهيل المدرسين الأولي منه أو في أثناء الخدمة بما يتماشى ومتطلبات المسار المهني للفرد، وكذا حاجات المؤسسة والأفراد بغية ضمان الإصلاحات وتحسين مخرجات العملية التربوية. دون أن ينسى هذا الباب إعادة ترمين المنزلة المعنوية والاجتماعية والاقتصادية لمستخدمي القطاع.

في حين خصص الباب السادس (من المادة 81 إلى 104) لمؤسسات التربية والتعليم العمومية والقوانين المنظمة لإنشائها وتسييرها وإغائها، وكذلك هيكل ونشاطات الدعم والأجهزة الاستشارية المتواجدة على مستوى قطاع التربية والجوانب المرتبطة بالبحث التربوي والتدابير الكفيلة بتفعيله، مشيرا في ذات المنحى إلى إلغاء احتكار الدولة للكتاب المدرسي، والمصادقة على الوسائل التربوية المكتملة والمؤلفات شبه المدرسية، وأيضا إلى

سعي الدولة في سبيل إرساء وتطوير النشاط الاجتماعي داخل المؤسسات المدرسية بغرض تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ثم الخريطة المدرسية من حيث أهدافها وكيفيات إعدادها. وأخيرا مقررات إنشاء الأجهزة الاستشارية وبخاصة المجلس الوطني للتربية والتكوين والمرصد الوطني للتربية والتكوين (وزارة التربية الوطنية، 2008).

2.1.4 أهم ملامح القانون التوجيهي للتربية:

عند استقراءنا لأهم ملامح القانون التوجيهي نستشف ما يلي:

- دعم قيم الهوية وضمّان التكوين على المواطنة والتحضير للحياة الاجتماعية.
- تسطير غايات التربية التي ترمي إلى تكوين مواطن صالح يجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- تعزيز دور المدرسة كعنصر لتأكيد الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري، وغرس الروح الوطنية لتنشئة الشاب الجزائري على حب وطنه والانتماء لموروثه الحضاري الممتد عبر التاريخ.
- تبني مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته.
- تحديد إطار عام للوتائر المدرسية.
- اندماج المدرسة في حركة الرقي العالمية وذلك بمنح التلاميذ ثقافة علمية وتكنولوجية حقيقية.
- ترقية الموارد البشرية وتكوينها لتلبية حاجيات التنمية المستدامة للبلاد والتفتح على المنافسة طبقا للمعايير الدولية.

2.4 المرجعية الثانية: المرجعية العامة للمناهج

بعد صدور القانون التوجيهي للتربية استدعت الضرورة وجود وثيقة توجيهية تعنى بتأطير الضوابط العامة وتوحيد أعمال التصور والإعداد والتكييف للمناهج والاستراتيجيات البيداغوجية، وتحدد الخطوط العريضة التي ينبغي أن يحملها التغيير المستهدف بالإصلاح، وتبرز أكثر توجيه أهداف المنظومة نحو إرساء وبلوغ غايات المدرسة

الجزائرية، كما تحدد المرجعيات المتعلقة بالأمة وقيمها والمرجعيات المتعلقة بالسياسة التربوية، وأيضاً مبادئ إعداد المناهج الجديدة من حيث الواجهة والشمولية والانسجام والملاءمة والمقروئية والقابلية للتنفيذ والتقويم. توجه أساساً إلى كل من له علاقة مباشرة بتنفيذ وتطبيق المناهج وتسييرها.

ونظراً لميزاتها التقنية والمنهجية وصدورها بعد القانون التوجيهي فقد خضعت هذه الوثيقة للمراجعة حتى تتكيف وتتناغم مع مواده. ونظراً أيضاً لكونها وثيقة توجيهية ذات دلالة؛ فإن كل ما ينبثق عنها من وثائق تربوية يجب أن يتوافق والتوجيهات المشار إليها في المرجعية العامة.

ولقد عددت المرجعية المرتكزات الضرورية لإنجاز المناهج بالحلة الجديدة في:

- أسس المناهج وتأصلها الوطني والعالمي.
- الإطار الذي أحدثته الغايات.
- المفاهيم العملية الأساسية كالمناهج، التعليم والتعلم، القدرة والكفاءة، التشارك الفوق والخصوصية، والمهارة العامة التي ينبغي تنصيحها في مختلف محطات المسار الدراسي.
- ميادين المعارف التي ينبغي إكسابها للمتعلم، وتنظيمها في كل مجال من مجالات المواد.
- تدابير التقويم والقيادة لمختلف مراحل إنجاز المناهج الجديدة وتطبيقها (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 أ: 03).

وعليه فإن الإطار الملائم لهذا المسعى المقترح يجب أن يبنى على الاعتبارات التالية:

- ضرورة استعادة التلميذ لمكانته في مسار التعليم والتعلم.
- ضرورة تغيير النموذج البيداغوجي الحالي الذي تسود فيه المعارف الموسوعية المبنية على الحفظ والاسترجاع للمعلومات إلى نموذج يعتمد على قدرة التلميذ على البرهنة وكفاءاته على استعمال عقله الناقد.
- تهيئة التلميذ إلى تعليمه كيف يتعلم، وكيف يتكيف ويتصرف بكل استقلالية في مختلف مراحل العملية البيداغوجية (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 أ: 08).

1.2.4 هيكلية النظام التعليمي المقترح في مناهج الجيل الثاني:

تسعى إعادة الهيكلة المقترحة إلى تحقيق انسجام أكبر بين المراحل التعليمية وداخل كل مرحلة، بل وبين المواد وداخل المادة الواحدة، وذلك اعتماداً على المبادئ العامة للمنظومة التربوية. وتكون الدراسة في مراحل يعتمد تنظيمها بحسب وتيرة نمو التلميذ. كما أن لكل مرحلة مناهج تتضمن أهدافاً ينبغي تحقيقها وكفاءات يجب تنميتها، وتنظيماً للمواقف، ومعايير للتقويم والتسيير البيداغوجي.

أما بالنسبة لشبكات المواقف فتتم وفق عمر التلميذ وقدراته من خلال التركيز والاستيعاب من جهة، ووفق طبيعة النشاطات وأهمية الأهداف المقصودة من جهة أخرى. على أن هاته الأهداف يجب أن تكون متدرجة وموزعة بانسجام على مختلف النشاطات ومناسبة لزمن الحصص البيداغوجية، دون أن تهمل قدرة التلميذ على التركيز والانتباه.

2.2.4 أهم الأسس المشكلة للمناهج الجديدة:

أورد التراث النظري للمرجعية أن من بين أهم الأسس والقواعد المشكلة للمناهج الجديدة تتمثل في:

- غايات وأهداف المنظومة.
- تحديد ملامح التخرج المنتظرة في كل مرحلة من مراحل المسار الدراسي للتلميذ.
- تنظيم ميادين التعلم ومجالات المواد.
- تنظيم الزمن المدرسي وشبكات المواقف المناسبة.
- هيكلية المنظومة التربوية وتنظيم المسار الدراسي (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 أ: (29).

3.2.4 التقويم والضبط البيداغوجي:

حتى ينسجم التقويم التربوي مع روح المناهج الجديدة فقد أوليت له كل الأهمية، كما أوكلت له وظيفتين أساسيتين هما:

- الوظيفة التكوينية للضبط البيداغوجي وتتم على مستوى التلاميذ، بما يسمح لهم من تعديل في استراتيجيات تعلمهم. كما تساعد المدرس على تكييف طرائق واستراتيجيات التدريس.

- الوظيفة التحصيلية التي تتيح معرفة مستوى اكتساب الكفاءات، بما يمكن من الحصول على عناصر التقدير المضبوط. والدقيق والعاقل لنتائج التلاميذ، وعلى نجاعة المناهج وتطبيقاتها (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 أ: 56).

4.2.4 مبادئ النظرة الجديدة لمناهج الجيل الثاني:

يرتكز التوجه الجديد لمناهج الجيل الثاني على المبادئ الآتية:

- اعتماد ممارسات وأساليب تقييمية جديدة عند تقويم منتوج التلاميذ ومساراتهم عند حل وضعيات مشكلة.

- إعطاء دور نشيط للمتعلم في تقويم مساراته واستراتيجياته التعليمية، والتي تعمل على تنمية استقلالته وقدراته الفكرية.

- تقييم الكفاءات بأنواعها (ذات الطابع التواصلية، ذات الطابع المنهجي، ذات الطابع المعرفي، ذات الطابع الاجتماعي).

- توجيه الممارسات التقييمية نحو ضبط التعليمات.

- البحث عن صيغ جديدة للتقويم للانتقال من التقدير الكمي الذي تعبر عنه النقطة الممنوحة، إلى تقدير نوعي يأخذ في الحسبان المستوى الذي بلغته الكفاءة.

- تداول نتائج التقويم بين مختلف شركاء العملية التربوية، بحيث تركز على المنتوج

والمسار معاً (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 أ: 56).

5.2.4 ملخص المرجعية العامة للمناهج:

ما يستشف من هاته المرجعية أنّها تعد وسيلة هامة للمصادقة على المناهج

الجزائرية وذلك نظراً لتضمنها الخطوط العريضة التي ينبغي أن يحملها أي إصلاح أو تغيير، مع اقتراح أساليب جديدة للتفكير ومقاربات جديدة للتنفيذ. وتنبثق عن هذه الوثيقة كلّ

الوثائق المنجزة انطلاقاً من التوجيهات الدقيقة التي تقدمها، وكذا الطرق التقنية لتصوير وإنجاز المناهج الجديدة والمراجعة الدورية لها بغية تحسين المردود الداخلي للمدرسة.

3.4 المرجعية الثالثة: الدليل المنهجي لإعداد المناهج

نظراً لعدم التكوين الجاد لمعدي المناهج والافتقار إلى دليل منهجي يستند عليه عند إعداد مناهج الجيل الأول؛ فقد جاءت هذه المرجعية ذات الطابع التقني لسد الفراغ ولتوضيح إجراءات المرجعية العامة ولتجعلها إجرائية في إعداد المناهج. موجه أساساً إلى معدي المناهج ليكون دائم الحضور في ذاكرتهم. فهو مصمّم كدفتر شروط موجه للمجموعات المتخصصة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التغيير الجذري للمناهج هو عملية جد حساسة تقتضي تنصيب جهاز مرافقتها في مجال التجريب والتقييم في مستويات محدودة وذلك قبل تعميم تطبيقها، مع دعمها بتحضير المؤسسات وتكوين جميع العاملين في القطاع، وبالإعلام والتنسيق مع الشريك الاجتماعي.

كما تم التذكير بأهم الأسباب التي دعت للإصلاح والمتمثلة في:

أ- التزايد الدائم للمعارف، والتطور التكنولوجي المتسارع الذي يجعل هذه المعارف عديمة الجدوى بعد فترة من الزمن.

ب- بروز حاجات جديدة في المجتمع ومطالبته بالتنوع، وأيضا التطلعات الجديدة في مجال التربية.

ج- ما تفرضه العولمة في المجال الاقتصادي الذي أصبح من الصعب تجاوزه.

وفي السياق ذاته تم التأكيد على الثوابت التي تركز عليها كل المناهج - مهما كانت

المادة التعليمية- وهي:

أ- التكفل بالبعد القيمي والأخلاقي للتربية، وذلك بالتأكيد الصارم على هوية المجتمع الجزائري المتمثلة في الثلاثية الإسلام، والعروبة، والأمازيغية. على اعتبار أن المنهاج مطالب بالغاء غرابة المتعلم داخل المجتمع المدرسي.

ب- إحداث تغيير وعلى كل المستويات في النظرة البيداغوجية من خلال وضع التلميذ في قلب مسار عمليتي التعليم والتعلم.

ج- الانسجام الأفقي والعمودي للمعارف والمهارات عبر كامل المسار الدراسي للتلميذ.

د- إعادة تحديد المهام التربوية للمدرسة الجزائرية مع الحاجات الحقيقية للمجتمع.

ولتحقيق ذلك أشارت المرجعية إلى ضرورة توخي:

- بناء مناهج قائمة على الكفاءات عوض المحتويات (المضامين).

- إعداد كتب مدرسية ملائمة للبيداغوجيا المعتمدة.

- إحداث تنظيم بيداغوجي على مستوى المؤسسات يسهل تطبيق التشارك الفوقي للمواد والتعلم بواسطة المشاريع.

- توفير وسائل بيداغوجية فردية لعمليتي التعلم والتقييم (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 ب: 04).

1.3.4 آليات تصحيح المناهج التربوية:

أكدت المرجعية على أن المناهج التربوية تتعرض لنوعين من التصحيحات. يتعلق النوع الأول منها بالمناهج نفسها ووثائقها المرافقة، والتي تقع تحت المسؤولية المباشرة للجنة الوطنية للمناهج. أما بالنسبة للنوع الثاني من التصحيحات فهي مسؤولية مشتركة بين عدة هيئات من الوزارة تضطلع بمهام إعداد الكتب المدرسية، وتكوين المعنيين بالإصلاح، خاصة المفتشين، ورؤساء المؤسسات، والمدرسين (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 ب: 06).

2.3.4 مبادئ المنهجية العامة للمناهج الجديدة:

أشارت المرجعية إلى أن تطبيق مبادئ المنهجية العامة للمناهج الجديدة تتضح عبر

المجالات التالية:

أ) في المجال المعرفي: والذي يتضمن المصفوفة المفاهيمية والتنظيم المنطقي للمعارف، مع تقديم منسجم يتفق وخصوصيات المادة والمفاهيم المشكلة لها.

ب) في المجال القيمي: وذلك من خلال التكلّف بالقيم المؤسسة للهوية الجزائرية، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، وأيضا التكلّف بالقيم الفكرية، والأخلاقية، والوجدانية، والاجتماعية والثقافية المشكلة للشخصية.

ج) في المجال المنهجي: والذي نجده يعتمد على مقارنة مناهجية ذات وحدة شاملة ومنسجمة أفقيا وعموديا (على مستوى المواد كحد أدنى) كما هي مصاغة في ملامح التخرج. بالإضافة إلى تنظيم المناهج على أساس الكفاءات العرضية وكفاءات المواد.

د) في المجال البيداغوجي: وفي إطار البنيوية الاجتماعية؛ فإن بناء التعلّات تكون على عاتق المتعلم سواء كان ذلك عند إنجازهِ للنشاطات الفردية أو الجماعية، مع مرافقة عملية التقويم وبأساليب حديثة لجميع مراحل عملية التعلّم (اللجنة الوطنية للمناهج 2009 ب: 07).

3.3.4 مؤشرات الجودة المعتمدة في المناهج الجديدة:

أوضحت الوثيقة أن أهم مؤشرات الجودة المعتمدة في مناهج الجيل الثاني تركز على وجاهة الأهداف والانسجام الأفقي والتكامل بينها وعدم تناقضها، وأيضا قابليتها للتطبيق والتنفيذ والتقويم (اللجنة الوطنية للمناهج، 2009 ب: 09).

4.3.4 ملخص الإطار المرجعي لإعادة كتابة المناهج:

بعد استقراء محتوى المرجعية نلاحظ اهتمامها وتركيزها على ما يلي:

- الفصل بين الكفاءات وذلك تحقيقا للانسجام الأفقي (مختلف المواد) والعمودي (مختلف مستويات التعليم).

- اعتماد مبدئي الشمولية والانسجام بين مناهج السنوات في جميع الأطوار.

- تصميم مناهج تتمركز حول المتعلم أكثر مما تتمركز حول المضامين، مع وضع

التلميذ دائما في منطق تعلّمي أو تكويني بدلا من منطق تعلّمي أو تلقيني.

- السهر على مطابقة منتوج جميع الوثائق والكتب المدرسية للمعايير التي حدّتها المرجعيات السابقة.

- تركيز المناهج على مقاربات مبنية على مساعي التحليل والتلخيص وحلّ المشكلات. ومرتبطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية للمجتمع.

خلاصة عامة:

من خلال ما سبق نخلص إلى القول بأن مناهج الجيل الثاني اعتمدت على رؤية تربوية واضحة عند إعدادها لتعالج بذلك الاختلالات الواردة في مناهج الجيل الأول، وذلك من أجل:

- ترسيخ القيم المتعلقة بالهويّة الجزائريّة وترقيتها كونها تمثل لحمّة تضامن اجتماعي، مع التّفتح على العالم الخارجي.

- إعادة النظر في المهام الأساسية للمدرسة (مهمة التعليم، ومهمة التنشئة الاجتماعية ومهمة التأهيل).

- التركيز على أربع استراتيجيات منهجية أساسيّة وهي الأصالة، والانفتاح والاندماج والتخطيط.

- إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المناهج كموضوع تعليمي وكوسيلة مساعدة على التعلم.

- تعتبر المناهج الجديدة ذات مقاربة نسقية تضمن الربط بين المناهج لجعلها في خدمة المشروع التربوي.

- ضرورة إقامة التشاور، وتنسيق الأعمال بين القطاعات فيما يخص متابعة المناهج وتقويمها، وتكوين المستخدمين.

- التأكيد على مبدأ ديمقراطية التعليم والسعي للوصول بكل متعلم إلى أكبر قدر ممكن من إمكانياته.

قائمة المراجع:

- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. (1994). *لسان العرب*. (ط 03). دار صادر بيروت، لبنان: دار صادر.
- سعادة، جودت أحمد. (2004). *المنهج المدرسي المعاصر*. (ط 02)، عمان، الأردن: دار الفكر.
- اللجنة الوطنية للمناهج. (2009 أ). *الدليل المنهجي لإعداد المناهج*. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.
- اللجنة الوطنية للمناهج. (2009 ب). *الإطار المرجعي لإعادة كتابة المناهج*. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.
- الندوة الجهوية. (2013). *الاستشارة الميدانية حول التقييم المرحلي للتعليم الإلزامي* (مقترحات حسب الصيغة الواردة في تقارير الندوات الجهوية)، أبريل، 2013. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.
- وزارة التربية الوطنية. (2008). *القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008*. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.
- HAINAUT LOUIS. (1983). *Des fins aux objectifs de l`éducation*, Labor Bruxlles et Fernand: Paris.